القرآن والشريعة في الفكر الاستشراقي المعاصر.. وائل حلاق منتقدا جوزيف شاخت

Hallaq Critiquing Schacht.. Qur`ān and Shari`a in Contemporary Orientalist Thought

د. أحمد الفراك[1]

مقدمة:

انضاف إلى الكتابات المعاصرة التي تعنى بالدراسات الاستشراقية كتاب «القرآن والشريعة نحو دستورية إسلامية جديدة» للمفكر الفلسطيني وائل حلاق، بترجمته العربية سنة 2019م، وقد ترجم فصوله الأربعة كل من أحمد محمود إبراهيم ومحمد المراكبي، مع مراجعة وتقديم للدكتورة هبة رءوف عزت. وتعود هذه الفصول إلى أربع مقالات كان قد كتبها المؤلف في فترات زمنية مختلفة (بين 2004 و2012م)، وجاءت عناوينها (الفصول/المقالات) على التوالي: «أسس القانون الأخلاقي»، و«مسألة الدستورية القرآنية وتحكيم الأخلاق»، و«أولية القرآن في النظرية الأصولية عند الشاطبي»، و«هل يمكن إحياء الشريعة؟» وهي تحافظ على أهميتها وقيمتها العلمية بطبيعة الإشكالات المنهجية والمعرفية التي تعالجها وبنفس عمق المنهج الذي ألفه قراء المؤلّف في كتاباته الأخيرة والشهيرة، وخاصة كتاب «الدولة المستحيلة»[2] وكتاب «قصور الاستشراق»[3].

(1) أستاذ الفلسفة - كلية أصول الدين - جامعة عبد المالك السعدي - تطوان - المغرب.

(2) حلاق، وائل. الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014م.

(3) حلاق، وائل. قصور الاستشراق، منهج في نقد العلم الحداثي، ترجمة عمرو عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2019م.

ويسرنا أن نقدم للقارئ عرضا لأهم الأفكار الواردة في متن الكتاب محافظين على ترتيبها، وقد نتدخل أحيانا للتوضيح أو لمناقشة بعض الخلاصات، دون الانزياح عن فكرة الكتاب ومشروع صاحبه، نقوم بذلك ونحن نستحضر المجال الثقافي العام الذي تتحرك فيه كتابات وائل حلاق، والأطروحات المخالفة له والموافقة بحججها التقليدية والحديثة.

يشكل الكتاب في عمومه تناظرا حجاجيا مع لفيف من المستشرقين الذين يزعمون أن الفقه الإسلامي تشكل بعيدا عن الوحي، وبعيدا عن زمن البعثة، إذ عينت أغلب الأطروحات الاستشراقية الإطار الزماني لبدايات الشريعة في القرن الهجري الأول، وأرجعت بعضها نشأة الشريعة إلى احتكاك المسلمين بالبيزنطيين والرومانيين ونقل قوانينهم، قبل أن تتم مواءمة القرآن معها، و«كأنه مسوغ للشريعة الإسلامية ظهر بعد تشكلها»(1).

الفصل الأول: في أسس القانون الأخلاقي وتشكل الشريعة

خصص وائل حلاق هذه المقالة «أسس القانون الأخلاقي: نظرة جديدة في الأخلاق وتشكل الشريعة» لإبطال دعوى استشراقية انتشرت في القرن العشرين، وكان زعيمها المستشرق الألماني جوزيف شاخت (1902-1969م) قبل أن تتبناها الثقافة الغربية الكولونيالية(2)، وتتعلق بتأخر تأثير القرآن في تأسيس النظرية الفقهية عند المسلمين، إلى ما بعد نهاية القرن الهجري الأول.

خصص شاخت كتابه «أصول الفقه المحمدي»(3) لنقد علم أصول الفقه في بداية نشأته عموما ونقد رسالة الإمام الشافعي على وجه الخصوص(4)، ومما انتهى إليه هو أن الفقه الإسلامي نشأ بعد انتشار الإسلام في القرن الثاني الهجري مع اتصال المسلمين بحضارات أخرى، ولم يأت القرآن إلا بعد التأسيس ليؤثث بشواهده صرح الشريعة. فالفقه تأسس في

(1) حلاق، وائل. القرآن والشريعة نحو دستورية إسلامية جديدة، ترجمة أحمد محمود إبراهيم ومحمد المراكبي، ومراجعة وتقديم هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2019م، ص 7.

(2) حلاق، وائل. قصور الاستشراق، منهج في نقد العلم الحداثي، ترجمة عمرو عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2019م، ص 399.

(3) شاخت، جوزيف. أصول الفقه المحمدي، ترجمة رياض الميلادي ووسيم كمون، دار المدار الإسلامي، بيروت، 1439هـ/ 2018م.

(4) Schacht, Joseph. The Origins of Muhammaden Jurispridence, Oxford, First published, 1950, p 321.

نظر شاخت بناء على الحديث وليس على القرآن. وهي نفس الدعوى التي دافع عنها جولدتسيهر في كتابه «العقيدة والشريعة في الإسلام»[1].

حاول وائل حلاق إبطال هذه الدعوى، منهجيا ومعرفيا، فعلى المستوى المنهجي، أسس شاخت جوهر أطروحته على بضعة أحاديث منتقاة بشكل تعسفي، وعلى المستوى المعرفي، أظهر قصور شاخت في إدراك الحضور القرآني في الفقه بسبب غفلته عن تواشج البعدين الأخلاقي والقانوني بشكل يستحيل الفصل بينها في القرآن. وهو القصور الذي وقع فيه تلاميذ شاخت أنفسهم من الغربيين ومن العرب رغم مراجعاتهم الجزئية، والتي أكدت أن المسلمين «لجأوا بوعي إلى القرآن»[2] في فترة لاحقة لنزوله تصل إلى السنة العشرين بعد الهجرة، أو إلى وفاة النبي مباشرة[3]. لذلك اعتبر حلاق أن أغلب المستشرقين وقعوا في غلط فصل التشريع عن الأخلاق، وبناء عليه فصلوا الفقه عن القرآن[4]، مستندين إلى أدلة تم تركيبها على طريقة أهل السفسطة[5] للنظر في زمن وواقع نزول القرآن بزمن وواقع الحداثة الغربية المعاصرة.

فصل الفكر الغربي بين الفلسفة القانونية والأخلاق، فالقانون تحتكره الدولة الحديثة جنبا إلى جنب مع وسائل العنف والإكراه والضبط، والأخلاق حشرت في زاوية مظلمة في شكل وصايا غير ملزمة[6]. إن لم يعتبرها بعضهم مجرد صناعة بشرية أملتها الحاجة الاجتماعية على عقل الإنسان. وهكذا تم فصل القانون عن الأخلاق، والواقع عن القيمة.

بدحض هذه المسلمة الاستشراقية حاول وائل حلاق إثبات كُلية القيم الأخلاقية القرآنية وكونيتها، ومصدريتها في إنشاء الفقه المبكر في الإسلام، إذ يقول: «يجب علينا أن نتوقف عن التفكير في الحدود الفاصلة بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي إذا أردنا بالفعل أن نعطي قيمة للدور «التشريعي» الذي اضطلع به القرآن منذ اللحظات الأولى للوحي، فتلك الحدود لم تكن

(1) جولدتسيهر، إيجناس. العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة محمد يوسف موسى وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013م، ص 44

(2) Harald, Motzki. The Origins of Islamic Jurisprudence : Meccan Fikh before the Classical Schools, translated by Marion H. Katz, Leiden : Brill, 2002, p 295.

(3) N.J. Coulson. Introdiction to Islamic Law, Edinburgh: Edinburgh university Press, 1964, p34.

(4) شارناي، جون بول، روح الشريعة الإسلامية، ترجمة محمد الحاج سالم، مركز نهوض للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2019م، ص 62.

(5) حلاق، وائل. القرآن والشريعة، مرجع سابق، ص 64.

(6) المرجع نفسه، ص 33.

موجودة على شكل يماثل أياً من صور التقسيم الذي أنشأناه في عالمنا الحديث.»[1]، لأن «ما هو قانوني في القرآن هو كذلك أخلاقي»[2].

وقد سرد الكاتب الكثير من الآيات، لبيان الوصل الأصلي بين القانوني والأخلاقي في القرآن، مؤكدا «أن القرآن منذ البداية قد مثل للمسلمين نسقا كونيا ينهض كليا على القوانين الطبيعية الأخلاقية»[3]. وما الانفصال الذي حدث في التفكير الغربي الحديث بين «ما يوجد» و«ما ينبغي أن يوجد» إلا نتيجة لسيطرة العقلانية اللائيكية بمنهجيتها الصارمة في إبعاد كل ما هو أخلاقي عن العلم والمعرفة والسياسة، لذلك «تجد العقلانية تفرض في الفيلسوف المُخرِّص والعالم الباحث صرامة المنهجية، وحياد العقل، وتحري النتائج المنطقية حسب المنطق المختار. وتفرض خاصة عزل العقل عن العاطفة. ومن تلك الصرامة وهذا العزل تولدت الحضارة المتحجرة اللاإنسانية التي يُسيطر بأسها على العالم اليوم. العقل غاية لنفسه، يتأمل ذاته بإعجاب وغرور في استدلالات الفيلسوف ومخترعات الباحث. ولا يبقى وقت ولا مكان ليسأل العقل نفسه من أنا ومن أين جئت وفيم كل هذا؟ ما خرج العقل العقلاني من تأمل الكون بدرس الذين يعقلون العقل المطلوب... الكون آيات وعلامات، والعقل آلة زائغة فاشلة إن اشتغلت بالأثر عن المؤثر، ووقفت عند مظاهر الخلق، تقبل ببلادة التفسير العقلاني الذي يقول إن كل هذا لا معنى له.»[4]، ولم ينفرد حلاق بالقول بأن السنة لم تنفصل عن القرآن بل اعترف به مستشرقون آخرون[5] لم يروا غيابا للقرآن في نشأة التشريع الإسلامي وفي تطوره واتساعه.

(1) القرآن والشريعة، م. س، ص 39-40.

(2) المرجع نفسه، ص 42.

(3) المرجع نفسه والصفحة.

(4) ياسين، عبد السلام. القرآن والنبوة، دارلبنان، بيروت، ط1، 2010، ص 23-24.

(5) Snouck Christiaan, Hurgronje. Mohammedanism; lectures on its origin, its religious and political growth and its present state, G.P.Putnam S SONS. New York, 1916 .

الفصل الثاني: في الدستورية القرآنية وتحكيم الأخلاق

تحت عنوان «الدستورية القرآنية وتحكيم الأخلاق نظرات جديدة في المبادئ المؤسسة للمجتمع ومنظومة الحكم الإسلامي» تراجع حلاق عن الفكرة التي دافع عنها في كتابيه «نشأة الفقه الإسلامي وتطوره» (2005م)، و«الدولة المستحيلة» (2013)، وهي فكرة شائعة في الدراسات الاستشراقية دافع عنها شومولو غويتين (Shelomo Dov Goitein) أيضا، وهي ربط بداية تدخل القرآن في التشريع بالمرحلة المدنية التي تلاقحت فيها الثقافات الدينية المختلفة، ليؤكد في هذا الكتاب أن القرآن ومنذ العهد المكي حمل بنية كونية كلية انبثقت عنها منظومة الأخلاق والشرائع مجتمعة ومستقلة وقت نزوله. إذ أعلن القرآن أن لكل أمة شرعتها ومنهاجها، في قوله تعالى: ﴿لكلٍّ جعلنا منكم شرعة منهاجا﴾ [المائدة:48].

ولم يقتنع أغلب المستشرقين -في نظر حلاق- بأن المسلمين أمة مختلفة بكتابها الذي يجمع أسس الأخلاق والقوانين التي توجه جميع الأفعال والأقوال والأفكار، وأعمتهم دوافعهم الإديولوجية وتحيزاتهم الدينية عن النظر في القرآن بموضوعية وعلمية، وقد قدم وائل جهدا معتبرا في إعادة قراءة مفاهيم القرآن وإثبات قوة الوصل بين البعدين الأخلاقي والقانوني من خلال المفاهيم الخمسة: الحكم والعلم والحق والعدل والأمر(1)، التي توفر للناظر في دلالاتها قناعة مطلقة مفادها أن «القرآن كان لديه وضوح أنه نص تشريعي لكل شؤون البشر، نظريا بلا قيود ولا حدود، وعمليا وفقا لما يسمح به السياق الزمني، ولم يكن من الممكن أن يكون الأمر على خلاف هذا؛ لأن القرآن كان يُعرف نفسه (وكذلك كان يراه كل من يقرؤه بعناية) بأنه أصدق تعبير عن الإرادة التشريعية في هذا العالم»(2).

وفي نفس الاتجاه أعاب المؤلّف على المستشرقين إغفال الأساس الإيماني التعبدي في الإسلام (من صلاة وزكاة وحج ووفاء بالعهد...) وما يشكله من أصول وقواعد قانونية تفيد بشكل مباشر وأساسي في إنشاء مجتمع العدل الإسلامي، واعتبر أن «هذا الفصل بين التعبدي والقانوني -ومازال- سببا في التغاضي عن القوة الأخلاقية للقانون، وفي الفشل في تقدير النتائج القانونية للعبادات والنتائج الأخلاقية لتلك المسائل القانونية الخالصة الموجودة في المعاملات»(3)، حيث لا شريعة بلا أخلاق ولا أخلاق بلا عبادات.

(1) حلاق، وائل. القرآن والشريعة، مرجع سابق، ص 85.

(2) المرجع نفسه، ص 98.

(3) المرجع نفسه، ص 107.

الفصل الثالث: في أولية القرآن عند الإمام الشاطبي

خصص الكاتب هذا الفصل لإبراز أولية القرآن الكريم في بناء نظرية أصول الفقه ومقاصد الشريعة عند أبي إسحاق الشاطبي الذي نظر إلى القرآن في كلياته وتواشج أبعاده العقدية والأخلاقية والقانونية، إذ جعله «كلية الشريعة، وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصاروالبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه»(1)، واشترط مقدمات منهجية للنظر العلمي، منها: الإقدار على فهم أساليب اللغة العربية لإدراك معاني القرآن الكريم، ومعرفة أسباب النزول لفهم مقاصد الشارع، إذ «الجهل بأسباب النزول مُوقع في الشبه والإشكالات ومورد للنصوص الظاهرة مُورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع»(2)، ومعرفة أعراف العرب وعاداتهم في اللغة زمن نزول الوحي، ولا يُكتفى فقط بما يسمى عند الأصوليين بـ«قرائن الأحوال» ولا «مسائل الحيل» الفقهية التي عابها الشاطبي على الفقهاء. ويضاف هذا إلى شرط التقوى والنفاذ إلى باطن النص والتحقق بالعلم ظاهرا وباطنا.

وبخصوص مسألة علاقة السنة بالقرآن يرى حلاق أن «القرآن يحتوي كليات الإيمان جميعها: الروحية والعملية، فهو يشمل كل شيء، ولا شيء –في المقابل- مما تمس إليه الحاجة في الدين يخرج عن إطار تعاليمه»(3)، مستدلا بموقف الشاطبي الذي عدَّ السُّنة والفقه مستمدان من القرآن ومنسجمان معه، ولا يوجد في السنة ما لا يرجع إلى القرآن، لذلك فهو يرفض الرأي الذي يقول بأن السنة أضافت إلى القرآن إضافات جوهرية(4)، مما يعني أن رتبة القرآن مقدمة على رتبة السنة في الاعتبار، دون التنقيص من قيمة السنة النبوية أو إهمالها كما هو «رأي قوم لا خلاق لهم خارجين عن السنة»(5)، وإنما يعني فقط أنه يقر بحجيتها بوصفها مقتفية لأثر القرآن شارحة له، وليست لها حُجية مكافئة لحجية القرآن الذي يستوعب كل مسائل التكليف الشرعي، حيث «السُّنة راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره، وذلك لأنها بيان له»(6)، والنبي «عبدٌ

(1) الشاطبي، أبو إسحاق. الموافقات، تعليق عبد الله دراز، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط2، 2012م، 3/257.

(2) المرجع نفسه، 3/ 258.

(3) حلاق، وائل. القرآن والشريعة، مرجع سابق، ص 133.

(4) المرجع نفسه، ص 134.

(5) الشاطبي، أبو إسحاق. الموافقات، مرجع سابق، 4 / 337.

(6) المرجع نفسه، 4/ 333 - 334.

لا يُشرِع مِن عنده، وإن خَطط فتطبيقٌ للوحي يَصحبه التوفيق الإلهي»[1]، وموقف الشاطبي هذا ينسجم مع ما يدفع به وائل حلاق نظرية شاخت القائلة بانفراد السنة بإنشاء التشريع دون القرآن، وبتأخر التحاق القرآن بتأسيس الفقه الإسلامي وثانويته في التأثير.

الفصل الرابع: في مسألة تطبيق الشريعة

أعاد وائل حلاق في هذا الفصل السؤال الأكثر شيوعا في الدراسات الاستشراقية المعاصرة، وهو هل يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية في الزمن الحداثي المعاصر؟ وهو سؤال استنكاري متضمن لجوابه في استنكاره، أي أن أحكام الشريعة في نظر جل الرؤى الاستشراقية لا توافق واقع الحداثة المعاصر. غير أن الكاتب ينفرد برأي مغاير في الموضوع، وهو إمكان استئناف الشريعة الإسلامية لوظيفتها في واقع المسلمين عبر تقمص آليات وأجهزة وقيم الدولة الحديثة ذاتها، وهو الرأي الذي راجعه فيما بعد في كتابه «الدولة المستحيلة»(2013) وانتهى إلى أن نمط الدولة الغربية الحديثة لا ينسجم مع دستورية الشريعة القرآنية التي تنفرد بصناعة نموذجها من ذاتها.

ودفاعا عن موقفه يردُّ حلاق حجج الخطاب الاستشراقي الذي يطعن في امتلاك الشريعة للقدرة على التطبيق، ونعتها بصفة اللاعقلانية[2]، معتبرا أن مصدر هذا التشكيك في قيمة الشريعة يرتد من جهة إلى تعطيل أحكام الشريعة في حياة المسلمين في القرن الأخير حتى تناسوها وتشككوا في مقدرتها، وإن كان تعطيل الشريعة في نظرنا يعود إلى انقلاب الحكم من الرُّشد إلى السيف في بداية الدولة الأموية، وتبني الدولة العباسي للإيديولوجية السياسية للفرس. لذلك لا مناص من إعادة فحص مجريات تاريخ المسلمين وفهم التحول الذي وقع فيه، لأنه «فهم الانكسار التاريخي الذي حدث بعد الفتنة الكبرى ومقتل ثالث الخلفاء الراشدين ذي النورين عثمان رضي الله عنه ضروري لمن يحمل مشروع العمل لإعادة البناء على الأساس الأول. فهم طبيعة هذا الانكسار، ومغزاه بالنسبة لتسلسل الأحداث وتدهورها بنا إلى الدرك الذي نجد الآن فيه أنفسنا»[3]، «الانكسار التاريخي حدث محوري في تاريخ الإسلام».

(1) ياسين، عبد السلام. القرآن والنبوة، مرجع سابق، ص 13.

(2) حلاق، وائل. القرآن والشريعة، مرجع سابق، ص 154.

(3) ياسين، عبد السلام. نظرات في الفقه والتاريخ، دار الخطابي للطبع والنشر، الرباط، ط1، 1989م، ص27.

ومن جهة أخرى يرجع ازدراء الشريعة تبعية الدولة القومية في البلاد الإسلامية لقوى الاستكبار العالمي وتنفيذ مخططاتها في تغطية الإسلام بتعبير إدوارد سعيد، عن طريق نهجها سياسة «الهدم والاستبدال»[1]، أي هدم ما له علاقة بالشريعة واستنبات ماله علاقة بالحداثة الغربية، ويظهر ذلك بوضوح في إطار ما سمي بـ«الإصلاحات القانونية»، وتشجيع نخب عصرية بديلة عن النخب التقليدية على طمس آثار الشريعة والاستخفاف بثقافتها، وتهميش المؤسسات التقليدية لتحل محلها مؤسسات لائكية عصرية مستعارة من الغرب وعلى النمط الأوربي.

فهل يمكن إحياء الشريعة من جديد؟

يصرح حلاق في غيرما موضع بأ المسلمين اليوم يفضلون الشريعة على ما سواها من النظم، ويسعون إلى «إحياءٍ مُؤسَّسي ومعياري للإسلام»[2] في المستقبل. وعلى خلاف موقف جوزيف شاخت الذي لا يرى إمكانا لعودة الشريعة إلى حياة المسلمين إلا بتجاوز أوامر القرآن الملزِمة، يقرر حلاق أن «النزعة الفقهية والذهنية التشريعية التي هيمنت على الحياة الإسلامية قرونا متطاولة يتعين إبرازها مرة أخرى لإصلاح الخراب الذي أحدثته المشكلات الناجمة عن الأزمات الدينية والثقافية»[3]، وإصلاح هذا الخراب لا يتم من خلال تقليد طوفان الحداثة بنمطها الكولونيالي الغربي، ولا من خلال التعويل على نمط الدول القومية الضعيفة، ولا من خلال القطيعة مع واقع الحداثة الذي أصاب العقل بالمسخ[4]، وإنما تحيى من ذاتها وفي واقعها. فمن يحييها؟

عجز المفكرون الإسلاميون «النفعيون» في نظر حلاق عن تأسيس نظرية فقهية جديدة والنهوض بواقع الشريعة، واقتصروا في الغالب على «تسويغ ما درجت عليه الدولة من تعسف في التشريع»[5]، وتلك هي نفعيتهم وقصورهم. ويلتقي هنا مع موقف طه عبد الرحمن في نقده

(1) حلاق، وائل. القرآن والشريعة، مرجع سابق، ص 158.

(2) المرجع نفسه، ص 185.

(3) المرجع نفسه والصفحة.

(4) تحدث طه عبد الرحمن عن «مسخ الحداثة» في محاضرة «روح الحداثة والإبداع»، عرض وتعليق فوزي منصور، جريدة السياسة الجديدة، عدد 442، بتاريخ 11 يوليوز 2003م، ص 4.

(5) حلاق، وائل. القرآن والشريعة، مرجع سابق، ص 189.

لشعار «الدولة الإسلامية دولة مدنية» في كتابه «روح الدين»[1]، ولا يتسع المقام لتفصيل القول فيها[2].

وإذا عجز «النفعيون» لم يقوَ من نعتهم بـ«الليبراليين الدينيين» (وإن أبدى تعاطفه معهم)[3] على تقديم بديل ناجح يضاهي النظريات الموروثة في قوتها وتماسكها، بالإضافة إلى عجزهم عن إقناع النخب العلمية والثقافية، وعدم قدرتهم الوصول إلى مراكز السلطة السياسية.

وأخيرا انتبه صاحب «الدولة المستحيلة» إلى أن مسؤولية حصار الشريعة وتهميشها وإقصاء من ينادي بإحيائها تقع على عاتق الدولة أولا وأخيرا. والدولة وحدها قادرة على فسح المجال لإعادة الاعتبار لما له علاقة بروح الشريعة وتطبيقاتها[4]، وبلا دولة تمتلك سيادتها وإرادتها لا كلام عن عودة الكريمة (الشريعة) إلى دارها، ولعل هذا ما عبر عنه بوضوح في قوله: «بيد أنه لا يمكن بلوغ شيء من هذا بغير حكومة إسلامية بحق»[5]، وتكون إسلامية بحق إن هي استمدت روحها ومعناها من القرآن، حيث «دواء دائنا في القرآن ودولة القرآن، ودولة القرآن إنما تستحق الاسم إن اتخذنا القرآن إماما، كل القرآن في كل المجالات، فإن الضلالة لا توافق الهدى»[6]. وذلك هو السهل الممتنع !

(1) طه، عبد الرحمن. روح الدين؛ من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2012، ص 347.

(2) انظر مقالنا: «في النقد الفلسفي الائتماني للفكر العلماني»، مجلة منار الهدى، المغرب، عدد 18، 2019م، من ص 101 إلى ص 109.

(3) نسجل على حلاق هنا تمجيده لمنهج محمد شحرور والإشادة باجتهاده، مع تحسره على عدم انتشاره في العالم الإسلامي حتى بين المثقفين. فإذا كان الكاتب ينتصر لقدرة الشريعة على الإحياء من جديد والتأسيس لنموذج مختلف لما عليه الوضع، فهل يستطيع منهج محمد شحرور النهوض بهذه المهمة؟

(4) حلاق، وائل. القرآن والشريعة، مرجع سابق، ص 191.

(5) المرجع نفسه والصفحة.

(6) القرآن والنبوة، ص 16.